بعض العوامل الاجتماعية وعلاقتها بالجرائم الانتخابية بالمجتمع الليبي "دراسة ميدانية للعاملين بالمفوضية العليا للانتخابات - بنغازي"

د. عبد الفتاح عبد الرحيم المسماري
Iron4212@gmail.com
أستاذ مساعد بقسم علم الاجتماع – كلية الآداب/ جامعة بنغازي

المستخلص:

تُعد الجريمة الانتخابية من أخطر الظواهر التي تهدد نزاهة العملية الانتخابية واستقرار المجتمعات، لما تسببه من إضعاف للشرعية السياسية وتقويض للثقة في مؤسسات الدولة، لاسيما في المجتمعات التي تعاني من هشاشة البناء السياسي والاجتماعي. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على بعض العوامل الاجتماعية وعلاقتها بانتشار الجرائم الانتخابية في المجتمع الليبي، مع تسليط الضوء على آثارها الاجتماعية، وذلك من خلال دراسة ميدانية أُجريت على العاملين بالمفوضية العليا للانتخابات بمدينة بنغازي. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت أداة المقابلة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة الذي بلغ (30) مفردة. وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة قوية بين بعض العوامل الاجتماعية، وعلى رأسها الانتماء القبلي وضعف الوعي المجتمعي، وازدياد مظاهر الجرائم الانتخابية، مثل الوساطة وشراء الأصوات والتلاعب بالنتائج. كما أظهرت الدراسة أن من أبرز آثار الجرائم الانتخابية فقدان الشرعية السياسية، وهدر موارد الدولة، وانتشار الفوضى السياسية، وتراجع الثقة في مؤسسات الدولة. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الوعي الانتخابي، ودعم المؤسسات المعنية بالعملية الانتخابية، وتطوير الأطر القانونية والتشريعية، والاهتمام بالتنمية الاجتماعية للحد من العوامل الداعمة لانتشار الجرائم الانتخابية في المجتمع الليبي.

الكلمات المفتاحية: الجريمة الانتخابية، الشرعية السياسية، العوامل الاجتماعية، ليبيا، الانتماء القبلي، الوعي المجتمعي.

Abstract:

Electoral crime is considered one of the most serious phenomena threatening the integrity of the electoral process and the stability of societies, as it weakens political legitimacy and undermines public trust in state institutions, particularly in societies suffering from fragile political and social structures. This study aimed to identify some social factors and their relationship to the spread of electoral crimes in Libyan society, while highlighting their social impacts. The study was conducted through a field survey targeting employees of the High National Elections Commission in the city of Benghazi. The descriptive-analytical approach was adopted, and interviews were used as a data collection tool with a study population of (30) respondents. The results revealed a strong relationship between certain social factors—most notably tribal affiliation and weak social awareness—and the increase in manifestations of

electoral crimes, such as mediation, vote-buying, and manipulation of results. The study also showed that the most prominent effects of electoral crimes include the loss of political legitimacy, waste of state resources, the spread of political chaos, and declining trust in state institutions. The study recommended enhancing electoral awareness, supporting institutions responsible for the electoral process, developing legal and legislative frameworks, and promoting social development to reduce the factors contributing to the spread of electoral crimes in Libyan society.

Keywords: Electoral crime, Libya, Political Legitimacy, Social Awareness, Social Factors, Tribal Affiliation.

1. المقدمة:

تُشـــكّل الجريمة واحدةً من أكثر المشـــكلات خطورةً على المجتمع، والتي تتطلب منظومةً متكاملةً من الإجراءات الأمنية لكبح جماحها والتخلص منها. فالجريمة تُهدد استقرار المجتمع وتنشر الهلع والخوف بين أفراده، خاصـةً عندما ترتقي إلى أعلى درجات العنف تجاه ضـحاياها؛ فهي تمثل سـلوكًا غير مقبول، مهما كانت أسـبابه ومبرراته، لما تســببه من خســائر مادية في المقدرات والأملاك. ولا يمكن أن نســتثني أي مجتمع من الســلوك الإجرامي. وعندما نختص بالحديث عن الجريمة الانتخابية، نجدها إحدى أبرز المشـــكلات التي تعاني منها جلّ المجتمعات، مهما كانت درجة تقدمها. وقد حاولت العديد من الدول محاربتها والقضـــاء عليها، غير أنها دخلت في منعطف الفشل في تحقيق مجمل الأهداف المرجوة، والتي تطمح إلى الوصول إلى معظمها، حتى يتسنى لها متابعة المراحل التي تليها تباعًا في طريق محاربتها للجريمة الانتخابية، وخاصـةً في الدول التي تعاني من عدم الاسـتقرار السـياسـي، والتي اصـطدمت بجدارٍ عريضٍ من المعوقات والتحديات التي بددت أحلامها. ويتمثل ذلك في وجود مســـتويات متطورة من الجريمة الانتخابية، أكثر تنظيمًا، في نمطٍ مُحدّثٍ ومعقد، يرتبط بعدة عوامل اجتماعية وثقافية في المجتمع ليتمكن من النشـاط فيه، والتي تُعد من أخطر الأنماط التي تهدد العمليات السـياسـية في هذه المجتمعات التي تحاول إيجاد صـيغة منظمة لنقل السلطة بشكل شرعي وقانوني؛ فهي تمثل معضـلةً بالغة التعقيد على الصعيدين السياسي والقانوني، لما لها من نفوذ اجتماعي قوي في المجتمع.

2. الإطار النظري للدراسة:

سيتم تقسيم الإطار النظري للدراسة إلى المحاور الآتية:

1.2. تحديد موضوع الدراسة:

يتمثل موضـوع الدراسـة في أن الجريمة الانتخابية تتخذ من مختلف الظروف الاجتماعية والسـياسـية عواملَ مساعدةً لها في تنفيذ مخططاتها غير الشرعية، التي تتمثل في التزوير والتحريض والمساومة والسعي للسيطرة على الممتلكات الخاصـة والعامة. لذلك، فإن محاربتها والحد من آثارها يتطلبان تضـافر جميع الجهود الحكومية والأهلية للحد من انتشارها، خاصـةً أنها تجذب العديد من الأفراد إذا ما استمر وجودها، لما تمتلكه من أموال ونفوذ اجتماعي وعلاقات تســاعدها على تحقيق أهدافها. ومن هذا المنطلق، تركز هذه الدراســة على العوامل الاجتماعية وعلاقتها

بالجرائم الانتخابية وآثارها على المجتمع الليبي. وتتمثل أهمية الموضوع في أن هذه الجريمة قد ساهمت في فشل مشاريع المصالحة والإصلاح السياسي، وفي الإخلال بحفظ الأمن والاستقرار للمواطنين في المجتمع، الأمر الذي نجم عنه ازدياد حالة التشتت، والفشل في الوصول إلى أفضل الأجسام السياسية، إلى جانب تفاقم التخلف الاجتماعي والانفلات الأمني. لذلك، لابد من اتخاذ كافة التدابير العلمية للتغلب عليها.

2.2. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على مفهوم الجريمة الانتخابية وأهم أسباب حدوثها.
2. التعرف على علاقة العوامل الاجتماعية بالجرائم الانتخابية.
3. التعرف على آثار الجرائم الانتخابية بالمجتمع الليبي.

3.2. تحديد المتغيرات:

يتضح مما تقدم أن الدراسة تقوم على متغيرين، وهما:

1. **المتغير المستقل:** ويتمثل في بعض العوامل الاجتماعية، وهي: القبيلة، المكانة الاجتماعية، الوساطة.
2. **المتغير التابع:** ويتثمل في الجرائم الانتخابية، والتي تتمثل في التزوير، التلاعب بالنتائج، شراء الأصوات.

وسيتم تعريف هذه المتغيرات في الجزئيات التالية.

4.2. تساؤلات الدراسة:

تترجم أهداف الدراسة في التساؤلات الآتية:

1. ما هو مفهوم الجريمة الانتخابية وما أسباب حدوثها؟
2. ما علاقة العوامل الاجتماعية بالجرائم الانتخابية؟
3. ما آثار الجرائم الانتخابية بالمجتمع الليبي؟

5.2. تحديد المفاهيم الواردة في الدراسة:

تحتوي هذه الجزئية على تعريفات ومفاهيم المتغيرات المستقلة والتابعة في الدراسة:

1.5.2. العوامل الاجتماعية: هي مجموعة من الظروف والمتغيرات المتفاعلة مع بيئة المجتمع، والتي ينجم عن توظيفها بشكلٍ سلبي حدوث مشكلاتٍ سياسية أو اجتماعية، أو حوادث تُخلّف عدة مظاهر تعيق استقرار الفرد

وانسجامه في المجتمع (محمد، 2015: 33). كما تُعرَّف إجرائيًا بأنها كلٌّ من القبيلة، والمكانة الاجتماعية، وثقافة المجتمع، وانتشار الوساطة، والتي تُفرز بيئةً خصبةً لانتشار الجرائم الانتخابية.

2.5.2. الجريمة الانتخابية: هي فعلٌ أو امتناعٌ عن فعلٍ من شأنه التأثير على حسن سير العملية الانتخابية، سواءً كان ذلك قبل بدء موعد الاقتراع أو من خلال الإخلال بالقوانين التي تنظم الدعاية الانتخابية، أو باستخدام القوة والتهديد لمنع أطرافٍ أخرى من الانتخاب (الشرقاوي، 1998: 256). كما تُعرَّف بأنها: فعلٌ أو امتناعٌ يمسّ أحد المبادئ المنظمة للاقتراع، أو يخالف حرية وسرية وشخصية الاقتراع أو المساواة فيه، وكذلك أي عملٍ يخالف قانون الانتخاب المتعارف عليه بالطرق الشرعية (أمين، 2000: 21). أما إجرائيًا، فيمكن تعريف الجريمة الانتخابية بأنها تلك المخالفات والخروقات القانونية المتمثلة في استخدام القوة والتزوير والتلاعب لتغيير نتائج الانتخابات لصالح أطرافٍ معينة على حساب أخرى.

ومما سبق، يتضح أن عملية الانتخابات تحتاج إلى مناخٍ سياسي متين يهدف إلى إنجاح العملية الانتخابية بكل نزاهة، إلا أن تفاقم تأثير العوامل الاجتماعية، التي تعتمد على النفوذ الاجتماعي والقبلي، من شأنه بلورة مظاهر الجريمة الانتخابية.

6.2. المنظور السسيولوجي للدراسة:

ينطلق المنظور السوسيولوجي لهذه الدراسة من توظيف كلٍّ من النظرية البنائية الوظيفية ونظرية التخلف الاجتماعي لتفسير الجريمة الانتخابية، من خلال ربطها بطبيعة البناء الاجتماعي واختلال وظائف مؤسساته، ومستوى التطور السياسي والاجتماعي في المجتمع، وذلك على النحو الآتي:

1.6.2. النظرية البنائية الوظيفية: حيث تذهب هذه النظرية إلى أن المجتمع، بوصفه بناءً كليًا، يتكون من مجموعة من الأنساق المترابطة، وأن لكل جزء وظيفة أو دورًا يؤديه للمحافظة على استمرارية المجتمع. كما تتعاون جميع هذه الأجزاء فيما بينها للوفاء بالاحتياجات الأساسية للمجتمع. وإذا كان المجتمع، باعتباره نسقًا، يسوده اعتمادٌ متبادل بين أجزائه، فإن أي تغير في أحد هذه الأجزاء من المحتمل أن يؤدي إلى تغيرات في الأجزاء الأخرى، وأي خلل ينعكس على المجتمع ككل. كما تركز هذه النظرية على أن أي تقصير أو ضعف في أداء أي نظام من أنظمة المجتمع لوظيفته ينجم عنه حدوث العديد من المشكلات الاجتماعية. حيث نجد أن النظامين السياسي والاجتماعي لم يؤديا وظيفتهما في التنمية والتطوير على صعيد صيانة وتطوير المؤسسات السياسية والقانونية، لتكون قادرة على التعامل مع الجرائم الانتخابية وكيفية الحد منها، وعدم العمل على إيجاد استراتيجية واضحة للحد من آثارها، خاصة في ظل الظروف الحالية التي يمر بها المجتمع الليبي (أبوبكر، 2016: 94).

2.6.2. نظرية التخلف الاجتماعي: تشير هذه النظرية إلى تدني مستوى التطور السياسي والمؤسسي في الدول النامية، التي تواجه العديد من المشكلات على مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مما أفرز

وضـــعيةً حياتيةً متخلفة تكثر فيها الأزمات وحالات عدم الاســتقرار، وهو ما يهيئ بيئةً مناســبةً لانتشــار الجرائم الانتخابية. كما يُســـهم هذا التخلف في بلورة أنماط متعددة من الخروقات على الصـــعيد القانوني، وتُعدّ الجرائم الانتخابية أبرزها، إذ تهدد عملية التداول السـلمي للسـلطة، وتُبعد الأطراف الفاعلة عن محاربتها، وتحدّ من التفكير الجاد في الحد منها (الأزكي وآخرون، 2023: 60).

7.2. أسباب الجرائم الانتخابية:

تتعدد أسباب الجرائم الانتخابية وتتشابك، حيث تتداخل فيها العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بما يُسهم في تهيئة بيئة ملائمة لظهورها وانتشارها، ومن هذه العوامل (عكاشة، 2014: 160):

1.7.2. العوامل الســياســية: وتتمثل في ضـــعف الوعي الديمقراطي الذي يتمثل في غياب الثقافة الانتخابية، وكذلك غياب النزاهة والشفافية، إلى جانب شدة التنافس بين القوى السياسية للفوز، إضافةً إلى تدخل أجهزة الدولة الرسمية.

2.7.2. العوامل الاجتماعية: وتتمثل في انتشـــار ثقافة الجهوية والقبلية، وضـــعف الوعي المجتمعي بين أفراد المجتمع، إضافةً إلى كثرة الشائعات والعنف الانتخابي، وكذلك الانقسام الاجتماعي والثقافي.

3.7.2. العوامل الاقتصادية: وتتمثل في انتشار البطالة والفقر، وتمويل عمليات شراء الأصوات، وكذلك غياب اسـتراتيجيات العدالة الاقتصـادية، مع وجود مشـكلات قانونية فيما يتعلق بالانتخابات وقصـور في عملية الرقابة عليها، في ظل تسييس الأجهزة الرقابية والقضائية، وضعف عملية تأمين الانتخابات بالشكل الذي يكفل نجاحها.

8.2. أنواع الجرائم الانتخابية:

تتنوع الجرائم الانتخابية في صورها وأشكالها، حيث تأخذ أنماطاً متعددة تختلف في وسائلها وأساليبها، إلا أنها تتفق جميعًا في هدفها المتمثل في التأثير على نزاهة العملية الانتخابية ونتائجها. كما تعكس هذه الأنواع مدى تعقيد الظاهرة وتشـابكها، الأمر الذي يسـتدعي فهمها وتحليلها للحد من آثارها السـلبية على المجتمع. وفيما يلي عرضاً لأبرز أنواع الجرائم الانتخابية (عبد الوهاب، 2003: 42):

1.8.2. الرشـوة الانتخابية: إن سـيطرة المال على مقدرات العملية الانتخابية تمثل خطورة على سـلامة التمثيل النيابي للأمة، وعلى مصـــداقية تعبير أفرادها عن إرادتهم؛ فلم يعد المال أمرًا حيويًا لإدارة المعارك أو الحملات الانتخابية من جانب تمويل نفقاتها، وإنما أصـــبح يُعد ســـلاحًا خطيرًا للتأثير على إرادة الناخبين. ومن أجل ذلك، عنت التشـــريعات الانتخابية الحديثة بتجريم فعل الرشـــوة الانتخابية لتلافي المخاطر المحدقة بنزاهة نتائج العملية الانتخابية. ويُقصـد بها الفائدة أو العطية أو الهبة أو الوعد الذي يكون الغرض منه الإخلال بحرية التصـويت، من حيث التأثير على إرادة الناخبين لحملهم على انتخاب مرشـح معين أو الامتناع عن التصـويت، بما يشـكل إخلالًا بالعملية الانتخابية. وبذلك تندمج الرشـوة الانتخابية مع الرشـوة الوظيفية المرتكبة من موظف عام، إذ يفترض فيها

وجود شخصين: الناخب، والشخص الذي يقدم العطية أو الوعد بها، وهو المرشح أو غيره في الجريمة الانتخابية (عبد الوهاب، 2003: 42).

2.8.2. أعمال العنف والبلطجة الانتخابية: تُعد أعمال العنف ظاهرة حديثة نسبيًا، لا يتجاوز عمرها ربع قرن من الزمان، وقد تنوعت أشكال العنف الانتخابي بين أدنى درجاته، كتمزيق اللافتات، والمظاهرات، وحيازة الأسلحة، وصولًا إلى خطف صناديق التصويت. ويرجع استخدام المرشحين لأعمال العنف أو البلطجة إلى ضعف ثقافتهم، مما يدفعهم إلى العبث بإرادة الناخبين، وذلك بالضغط عليهم عن طريق الإكراه أو الاعتداء على أحد المرشحين.

3.8.2. التزوير الانتخابي: تتعدد وسائل التزوير الانتخابي، مثل الإدلاء بأصوات أشخاص لم يحضروا أو يشاركوا، ومنهم المتوفون، والمهاجرون، والمفقودون، إضافة إلى خداع الناخبين بالوعود البراقة والمظاهر الكاذبة. وبذلك يمنح المواطن المخدوع صوته لهؤلاء المحترفين الذين ينظرون إلى مقعد البرلمان على أنه صفقة تجارية لا أكثر.

4.8.2. جرائم التأثير على إرادة الناخبين: من المعلوم أنه كلما كانت إرادة الناخب حرة وغير متأثرة بأي ضغط أو إكراه مباشر أو غير مباشر، تحققت المصداقية والثقة في نتائج الانتخابات. ورغم أن إرادة الناخب لا تتجلى قانونيًا إلا يوم الاقتراع، فإن التأثير عليها يسبق ذلك بكثير، إذ تصبح هدفًا تسعى مختلف الأطراف للوصول إليه، ومن ثم تمارس كافة صور التأثير غير الشرعي وغير القانوني عليها.

5.8.2. جرائم العنف والتهديد: قد لا يفلح سلاح المال أو المزايا في التأثير على إرادة الناخب، لذا قد يلجأ المرشحون إلى استخدام سلاح آخر لا يقل خطورة، وهو التهديد أو العنف، الذي يستهدف الناخب بغرض التأثير على إرادته. وتجمع التشريعات على تجريم مختلف أشكال التأثير على إرادة الناخب، وإن اختلفت في صياغاتها من حيث الضيق أو الاتساع، إلا أنها تتفق في الهدف، باعتبار حرية الإرادة أساسًا للانتخاب الحر الذي يعبر بصدق عن إرادة الناخبين. وقد تصدت هذه التشريعات لظاهرة العنف والتهديد التي تصاحب العملية الانتخابية (عفيفي، 2002: 442).

9.2. العوامل الاجتماعية الداعمة للجرائم الانتخابية بالمجتمع الليبي:

تتعدد العوامل الاجتماعية الداعمة للجرائم الانتخابية في المجتمع الليبي، نستعرض أهمها في النقاط الآتية:

1.9.2. على الصعيد الاجتماعي والثقافي: وتتمثل في التخلف الثقافي الذي يعزز الانتماءات القبلية بشكل كبير، والتحيز لبقعة معينة من الدولة، إضافةً إلى الجهوية المكانية في اختيار المرشحين، وضعف الوعي السياسي والانتخابي، مما يمهد لوقوع أفعال تخلّ بالعملية الانتخابية. كما أن قلة الوعي تخلق عدم دراية بخطورة المساهمة

في ارتكاب الجرائم الانتخابية، فضلًا عن التنشئة الأسرية غير السليمة، غير الداعمة للنزاهة والمنافسة الشريفة وحب الوطن (الهادي، 2019: 199).

2.9.2. على الصعيد الاقتصادي: فنجد أن الفقر والبطالة وتدني دخل الأفراد تُلحق ضررًا كبيرًا بهم على الصعيد الاقتصادي، وتجعلهم فريسة سهلة لأدوات الجريمة الانتخابية، التي تتمثل في الرشوة وشراء الذمم والأصوات، وتفضيل الكسب المادي على مصلحة الوطن. كما تصبح عملية الانتخاب وسيلة لتحقيق أكبر قدر من المكاسب المادية بالنسبة لهم، بغض النظر عن النتائج (الهادي، 2019، ص 199).

3.9.2. على صعيد الإعلام الاجتماعي: حيث يؤدي الإعلام دورًا بارزًا في تضليل الرأي العام إذا ما تم تجنيده لصالح طرف معين يسعى للفوز بالانتخابات، وذلك من خلال تزييف الحقائق وتحقيق انتشار واسع لأفكار وخطط المترشحين في ظل ثقافة غير واعية، مما يمهد الطريق لظهور انتهاكات في العملية الانتخابية وسيرها (سعود، 2010: 77).

4.9.2. على الصعيد المؤسسي: نجد أن المؤسسات العامة الحكومية تعاني من الهشاشة والضعف في إدارة الانتخابات والإشراف عليها بشكل رصين، إلى جانب الدور المحدود لمؤسسات المجتمع المدني والمنظمات السياسية الأهلية والأحزاب، التي يُفترض أن تسهم في الحد من الجريمة الانتخابية. كما أن قلة المرافق الخدمية العامة التي توفر بيئة آمنة للعملية الانتخابية تُعد عاملًا آخر يزيد من فرص نشاط الجرائم الانتخابية وانتشارها (آل سعود، 2010: 75).

10.2. الدراسات السابقة:

تمثل الدراسات السابقة ركيزةً أساسيةً لفهم أبعاد الجريمة الانتخابية، وفي هذا السياق تأتي دراسة محمد رافع (2020) التي هدفت إلى التعرف على ماهية الجرائم الانتخابية وانعكاساتها على الوضع السياسي، واعتمدت على المنهج المقارن، وخلصت إلى أن الجرائم الانتخابية تُشكّل تهديدًا حقيقيًّا لأي نظام سياسي، سواءً كان مستقرًا أو غير مستقر، وأنها ترتكز على عوامل قانونية وسياسية تدعم انتشارها (رافع، 2020: 9).

وفي السياق نفسه، جاءت دراسة بن سنوسي (2022) التي هدفت إلى التعرف على أسباب حدوث الجرائم الانتخابية في المجتمع الجزائري، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى وجود علاقة وثيقة بين العوامل السياسية والقانونية وارتكاب الجرائم الانتخابية، كما أبرزت دور هذه الجرائم في تمكين أطراف غير شرعية من السيطرة على السلطة واغتصابها باستخدام أدوات الجريمة الانتخابية (بن سنوسي، 2022: 91). كما تتقاطع مع هذه النتائج دراسة أحمد (2017) التي هدفت إلى التعرف على تأثيرات الجرائم الانتخابية على الناخبين، واعتمدت على المنهج الوصفي، وقد توصلت إلى أن الجرائم الانتخابية تؤدي إلى تغيير نتائج الانتخابات لصالح مرتكبيها، كما تسهم في إيجاد أساليب ملتوية تتيح تفوق أطراف على حساب أخرى وفقًا لمصالح محددة (أحمد، 2017: 71).

11.2. التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق لعدة دراسات أُجريت في مجتمعات مختلفة حول الجرائم الانتخابية وآثارها، نجد أنها اتفقت من حيث الهدف والمنهج، كدراسة كلٍّ من رافع (2020) وبن سنوسي (2022). كما نجد أنها ركزت على ماهية الجرائم الانتخابية وعواملها بشكل مباشر، وربطتها بمتغيرات أخرى. بينما نلاحظ أن دراسة أحمد (2017) ربطت الجرائم الانتخابية بتأثيرها على العملية الانتخابية، وعلى تأثيرها القوي في الناخبين، كما اعتمدت على المنهج الكيفي في تحليل بياناتها وجمعها. وقد قامت الدراسة الحالية بمراجعة هذه الأدبيات للاستفادة منها وتوظيفها في فهم تاريخ الظاهرة محل الدراسة، حيث سيتم فيما يلي مقارنة نتائج الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من حيث نقاط الاتفاق والاختلاف.

3. الإطار المنهجي للدراسة:

سيتم توضيح الإطار المنهجي للدراسة الحالية من خلال المحاور الآتية:

1.3. نوع الدراسة: إن تحديد طريقة الدراسة يتوقف على طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها، بالإضافة إلى الإمكانيات الفنية والمادية المتاحة للباحث. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ إذ يهتم هذا النوع من البحوث بوصف الوضع الراهن لموضوع الدراسة.

2.3. أسلوب الدراسة: تم الاعتماد على أسلوب المسح الشامل لجميع أفراد مجتمع الدراسة المتاحين أثناء عملية جمع البيانات، حيث يتيح هذا الأسلوب فرصة للتعامل مع المجتمعات صغيرة الحجم، وذلك بعد مراجعة الدراسات السابقة ذات العلاقة.

3.3. مجتمع الدراسة: تمثل مجتمع الدراسة في العاملين بالمفوضية العليا للانتخابات بمدينة بنغازي، حيث تم الاعتماد على أسلوب المسح الشامل، والذي شمل (30) موظفًا، بما يتيح تغطية جميع أفراد المجتمع محل الدراسة بصورة دقيقة وشاملة.

4.3. وحدة التحليل: وتتمثل وحدة التحليل في الفرد العامل بالمفوضية بمدينة بنغازي، أي أن التحليل ينصبّ على آراء واستجابات كل موظف على حدة باعتباره عنصرًا أساسيًّا في مجتمع الدراسة، بما يتيح فهم الظاهرة من خلال سلوك وتصورات الأفراد داخل المؤسسة.

5.3. إجراءات جمع البيانات: تتمثل إجراءات جمع بيانات الدراسة الحالية في الآتي:

1.5.3. اختيار أداة الدراسة: إن أداة الدراسة، أو وسيلة جمع البيانات الرئيسة في هذه الدراسة، هي استمارة المقابلة، وقد تم اختيارها كوسيلة لجمع بيانات الدراسة بما يتفق مع طبيعة موضوع الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها، وخصائص أفراد مجتمع الدراسة.

2.5.3. إعداد أداة الدراسة: في ضوء أهداف الدراسة وتساؤلاتها، قام الباحث بتصميم استمارة مقابلة حول علاقة العوامل الاجتماعية بالجرائم الانتخابية، وقد مرّ تصميمها بعدة خطوات يمكن عرضها على النحو الآتي:

1. قام الباحث بتجميع عدد من العبارات التي يرى أنها ترتبط ارتباطًا مباشرًا بموضوع الدراسة وأهدافها، وقد تم الحصول عليها من مصادر مختلفة، مثل الخلفية النظرية للدراسة التي حُددت فيها العوامل الاجتماعية، وكذلك من خلال العديد من الدراسات والأبحاث السابقة التي تناولت الموضوع.
2. تكونت الأداة في صورتها النهائية من جزأين: الأول: تضمن بيانات أولية عن المبحوثين، تمثلت في: النوع، العمر، المستوى التعليمي، وغيرها، وكان عدد الأسئلة الخاصة بهذا الجزء (7) أسئلة. أما الجزء الثاني: فقد تضمن العوامل الاجتماعية والجرائم الانتخابية، وقد اشتمل هذا الجانب على محورين رئيسين، وهما:

أ- **المحور الأول:** يتمثل في العوامل الاجتماعية، وكان عدد الأسئلة الخاصة بهذا المحور (6) أسئلة.

ب- **المحور الثاني:** يتمثل في الجرائم الانتخابية، وكان عدد الأسئلة الخاصة بهذا المحور (6) أسئلة.

6.3. مرحلة جمع البيانات: بعد الانتهاء من إعداد استمارة المقابلة، تم توزيعها على مجتمع الدراسة، حيث جُمعت البيانات بتاريخ 27-10-2025م، وذلك وفق إجراءات منظمة هدفت إلى ضمان دقة الاستجابات وموضوعيتها، بما يُسهم في تحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى نتائج علمية موثوقة.

7.3. صدق أداة جمع البيانات وثباتها: تم قياس الصدق الذاتي بحساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات، حيث بلغ (0.95). كما تم الاعتماد على معادلة كودر-ريتشاردسون بصيغتها (KR-20) (Kuder–Richardson Formula 20)، والتي تُعبَّر عنها بالصيغة الآتية: ن/ (ن - 1) × [ع - مجموع (س × ص)]/ ع. وباستخدام هذه المعادلة، بلغت قيمة ثبات أداة استمارة المقابلة (0.88)، وهو ما يدل على تمتع الأداة بدرجة عالية من الثبات والاتساق الداخلي.

8.3. مجالات الدراسة: تتحدد مجالات الدراسة في إطارها المكاني والبشري والزمني، وذلك بهدف ضبط حدودها وتوضيح نطاق تطبيقها بما يُسهم في تحقيق دقة النتائج ووضوحها، وذلك على النحو الآتي:

1.8.3. المجال المكاني: تم تحديد المجال المكاني (الجغرافي) للدراسة بمدينة بنغازي في المجتمع الليبي، باعتبارها البيئة التي أُجريت فيها الدراسة الميدانية.

2.8.3. المجال البشري: تحدد المجال البشري للدراسة في العاملين بالمفوضية العليا للانتخابات بمدينة بنغازي، بوصفهم مجتمع الدراسة الذي تم الاعتماد عليه في جمع البيانات.

3.8.3. المجال الزمني: استغرقت الدراسة الميدانية فترة زمنية قدرها (7) أيام، تم خلالها تنفيذ عملية جمع البيانات وتحليلها وفق الخطة المحددة.

9.3. الأساليب الإحصائية المستخدمة: لقد تمت معالجة البيانات باستخدام عدد من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة الدراسة، حيث تم استخدام التوزيعات التكرارية والنسب المئوية، بهدف تحديد خصائص مجتمع الدراسة، وتحليل بياناته، والإجابة عن تساؤلات الدراسة، وذلك بالاعتماد على الجداول التكرارية التي توضح تكرار الاستجابات، إلى جانب النسب المئوية التي تُسهم في تفسير النتائج بصورة أكثر دقة ووضوحًا.

10.3. صعوبات الدراسة: تعرض الباحث أثناء تنفيذ هذه الدراسة لجملة من الصعوبات، من أبرزها ما يأتي:

1. ندرة المراجع التي تناولت العوامل الاجتماعية وعلاقتها بالجرائم الانتخابية بشكل مباشر، خاصة في المجتمع المحلي (الليبي).
2. ضيق الوقت المحدد لإجراء الدراسة، مما تطلب بذل جهدٍ كبير خلال مرحلة جمع البيانات.
3. عدم تعاون بعض أفراد مجتمع الدراسة أثناء جمع البيانات، سواءً بسبب الملل أو الامتناع عن الإجابة عن أسئلة استمارة المقابلة.
4. قلة الإمكانيات المادية، وعدم توفر جهة داعمة أو راعية للدراسة.

11.3. انتماءات الدراسة: بما أن هذه الدراسة تقع ضمن تخصص علم الاجتماع، فإن هذا التخصص تتدرج تحته العديد من الفروع، حيث يهتم كل فرع بجانب معين من الظواهر الاجتماعية. وبناءً على ذلك، فإن موضوع هذه الدراسة ينتمي إلى فروع علم الاجتماع السياسي، وعلم اجتماع القانون، وعلم اجتماع الجريمة.

4. تحليل البيانات وعرض النتائج:

سيتم عرض تحليلات البيانات من خلال مجموعة من المحاور على النحو الآتي:

1.4. البيانات المتعلقة بخصائص مجتمع الدراسة: يعرض الجدول رقم (1) البيانات المتعلقة بخصائص مجتمع الدراسة، وذلك بهدف التعرف على السمات الديموغرافية الأساسية للمبحوثين.

جدول رقم (1): توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكور	26	%86.7
إناث	4	%13.3
المجموع	30	%100

يتضح من الجدول (1) الخاص بتوزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب النوع أن أغلب أفراد مجتمع الدراسة من الذكور، حيث بلغت نسبتهم (86.7%)، بينما بلغت نسبة الإناث (13.3%).

ويوضـــح الجدول رقم (2) توزيع أفراد مجتمع الدراســـة حســـب الفئات العمرية، وذلك بهدف التعرف على التركيب العمري للمبحوثين.

جدول رقم (2): توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب العمر

فئات العمر	التكرار	النسبة المئوية
من 20 سنة إلى أقل من 30 سنة	3	%10
من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة	15	%50
40 سنة فما فوق	12	%40
المجموع	30	%100

يتضح من الجدول (2) أن الفئة العمرية (30–40) هي الأعلى، حيث بلغت (50%)، تليها الفئة العمرية (40 فما فوق) بنسـبة (40%)، في حين سـجلت الفئة العمرية (20–30) أقل نسـبة، حيث بلغت (10%). وهذا يشير إلى أن معظم أفراد مجتمع الدراسة يمتلكون خبرة جيدة في مجال الانتخابات.

ويبين الجدول رقم (3) توزيع أفراد مجتمع الدراســة حســب المســتوى التعليمي، وذلك بهدف التعرف على المستوى العلمي للمبحوثين.

جدول رقم (3): توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي	2	%6.7
جامعي	28	%93.3
ما فوق الجامعي	0	%0
المجموع	30	%100

يتضـح من خلال الجدول (3) أن النسبة الأكبر من أفراد مجتمع الدراسـة، والتي بلغت (93.3%)، كانت من فئة التعليم الجامعي، بينما بلغت نسـبة ذوي المسـتوى التعليمي الثانوي (6.7%). كما لا يوجد أفراد من حملة المؤهلات فوق الجامعية، حيث بلغت نســـبتهم (0%). ويعكس ذلك المســـتوى التعليمي الجيد للموظفين، مما يساعدهم على الاستفادة من الدورات التدريبية التي تسهم في تطوير عملهم.

أما الجدول رقم (4) فيوضـح توزيع أفراد مجتمع الدراسـة حسـب عدد سـنوات الخبرة، وذلك بهدف التعرف على مستوى الخبرة العملية للمبحوثين.

جدول رقم (4): توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
من سنتين إلى خمس سنوات	10	%33.3
من خمس سنوات إلى عشر سنوات	5	%16.7
عشر سنوات فأكثر	15	%50
المجموع	30	%100

يتضح من الجدول (4) أن نسبة عدد سنوات الخبرة (10 فأكثر) هي الأعلى، حيث بلغت (50%)، تليها فئة (2–5 سنوات) بنسبة (33.3%)، بينما جاءت فئة (5–10 سنوات) في المرتبة الأخيرة بنسبة (16.7%).

ويوضح الجدول رقم (5) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الدورات التدريبية المتحصلين عليها، وذلك بهدف التعرف على مستوى التأهيل والتدريب لدى المبحوثين.

جدول رقم (5): توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الدورات المتحصلين عليها

الدورات	التكرار	النسبة المئوية
الحاسب الآلي	15	%50
المراسلات	3	%10
الاقتراع	12	%40
المجموع	30	%100

يتضح من خلال الجدول رقم (5) أن النسبة الأكبر من الدورات التدريبية كانت في مجال الحاسب الآلي، حيث بلغت (50%)، تليها دورات الاقتراع بنسبة (40%)، وأخيرًا دورات المراسلات بنسبة (10%). ويعكس ذلك حجم الجهود المبذولة لتحسين قدرات الموظفين وتمكينهم من أداء مهامهم بكفاءة.

ويوضح الجدول رقم (6) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب نوع المشكلات التي تواجه العملية الانتخابية، وذلك بهدف التعرف على أبرز التحديات التي تؤثر في سير الانتخابات.

جدول رقم (6): توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب نوع المشاكل التي تواجه الانتخابات

المشاكل	التكرار	النسبة المئوية
مادية	12	%40
فنية	10	%33.3
لوجستية	8	%26.7
المجموع	30	%100

يتضح من خلال الجدول (6) أن النسبة الأكبر من مشكلات الانتخابات تتمثل في الإمكانات المادية، حيث بلغت (40%)، تليها المشكلات المتعلقة بالجوانب الفنية بنسبة (33.3%)، وأخيرًا المشكلات اللوجستية بنسبة (26.7%). ويؤكد ذلك معاناة الموظفين نتيجة تواضع الإمكانيات، إضافةً إلى قلة الخبرة في العمل الانتخابي.

ويوضح الجدول رقم (7) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب نوع التجاوزات المرتبطة بالعملية الانتخابية، وذلك بهدف التعرف على أبرز أشكال الانتهاكات التي قد تؤثر في نزاهة الانتخابات.

جدول رقم (7): توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب نوع التجاوزات

التجاوزات	العدد	النسبة المئوية
الوساطة	20	%66.7
محاولة التأثير على النتائج	2	%6.6
محاولة شراء الأصوات	8	%26.7
استخدام الترهيب	0	%0
المجموع	30	%100

يشير الجدول رقم (7) إلى أن أعلى نسبة لأهم التجاوزات التي تواجه الانتخابات كانت للوساطة، حيث بلغت (66.7%)، تليها محاولة شراء الأصوات بنسبة (26.7%)، ثم محاولة التأثير والتلاعب بنتائج الانتخابات بنسبة (6.6%)، وأخيرًا استخدام الترهيب بنسبة (0%). ويعكس ذلك مدى أهمية الانتخابات في تحديد مصير المجتمعات، كما يبرز حجم الصعوبات التي تواجه الجهات القائمة عليها لضمان إجراء انتخابات نزيهة وعادلة.

2.4. الإجابة عن تساؤلات الدراسة: يستعرض هذا الجزء الإجابة عن تساؤلات الدراسة، وذلك من خلال تحليل البيانات الميدانية واستخلاص النتائج المرتبطة بموضوع الدراسة.

1.2.4. الإجابة عن التساؤل الأول: ما علاقة العوامل الاجتماعية المرتبطة بالجريمة الانتخابية؟

للإجابة عن هذا التساؤل، تم تحليل إجابات أفراد مجتمع الدراسة وعرض نتائجها في الجدول رقم (8):

جدول رقم (8): أهم العوامل الاجتماعية المرتبطة بالجريمة الانتخابية

التجاوزات	العدد	النسبة المئوية
الانتماء القبلي	25	%83.4
ضعف الوعي المجتمعي	4	%13.3
المكاسب الشخصية	1	%3.3
المجموع	30	%100

يتضـح من خلال الجدول رقم (8) أن النسـبة الأكبر من أفراد مجتمع الدراسـة، والتي بلغت (83.4%)، أكدت أن الانتماء القبلي يُعد أكثر العوامل الاجتماعية التي تُفرز الجرائم الانتخابية. بينما أشـــار (13.3%) من أفراد مجتمع الدراسـة إلى عامل ضـعف الوعي المجتمعي ودوره في زيادة هذه الجرائم، في حين جاءت الرغبة في تحقيق المكاسـب الشـخصـية على حسـاب المصـلحة العامة في المرتبة الأخيرة بنسـبة (3.3%). ويؤكد ذلك مدى الارتباط الوثيق بين العوامل الاجتماعية والجرائم الانتخابية.

2.2.4. الإجابة عن التساؤل الثاني: ما آثار الجرائم الانتخابية بالمجتمع الليبي؟

للإجابة عن هذا التساؤل، تم تحليل إجابات أفراد مجتمع الدراسة وعرض نتائجها في الجدول رقم (9):

جدول رقم (9): أهم آثار الجرائم الانتخابية حسب رأي مجتمع الدراسة

آثار الجرائم الانتخابية	العـدد	النسبة المئوية
الفوضى السياسية	8	%26.7
ازدياد وتيرة العنف	5	%16.6
فقدان الثقة بالدولة	8	%26.7
فقدان الشرعية وهدر الموارد	9	%30
المجموع	30	%100

يشير الجدول رقم (9) إلى أن أعلى نسبة كانت لفقدان الشرعية وهدر موارد الدولة، حيث بلغت (30%) تليها ظاهرة انتشار الفوضى السياسية وفقدان الثقة بمؤسسات الدولة بنسبة (26.7%)، وأخيرًا ازدياد وتيرة العنف واستخدام القوة للوصول إلى السلطة بنسبة (16.6%). ويبين ذلك مدى الضرر الذي تُلحقه الجريمة الانتخابية ومظاهرها بالعملية الانتخابية والمجتمع بشكل عام.

5. نتائج الدراسة:

من خلال دراسة موضوع العوامل الاجتماعية وعلاقتها بالجرائم الانتخابية في المجتمع الليبي، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، سيتم إيجازها فيما يأتي:

1.5. النتائج المتعلقة بخصائص مجتمع الدراسة:

1. أن أغلب أفراد مجتمع الدراســة من الذكور، حيث بلغت نســبتهم (86.7%)، بينما بلغت نســبة الإناث (13.3%).
2. أن الفئة العمرية (30–40) هي الأعلى، حيث بلغت (50%)، تليها الفئة العمرية (40 فما فوق) بنســبة (40%)، في حين سجلت الفئة العمرية (20–30) أقل نسبة، حيث بلغت (10%).

3. أن النسبة الأكبر من أفراد مجتمع الدراسة، والتي بلغت (93.3%)، كانت من فئة التعليم الجامعي، بينما بلغت نسبة ذوي المستوى التعليمي الثانوي (6.7%)، ولم يُسجل أي فرد من حملة المؤهلات فوق الجامعية، حيث بلغت نسبتهم (0%).
4. أن فئة عدد سنوات الخبرة (10 سنوات فأكثر) هي الأعلى، حيث بلغت (50%)، تليها فئة (2–5 سنوات) بنسبة (33.3%)، بينما جاءت فئة (5–10 سنوات) في المرتبة الأخيرة بنسبة (16.7%).
5. أن النسبة الأكبر من الدورات التدريبية التي حصل عليها الموظفون كانت في مجال الحاسب الآلي، حيث بلغت (50%)، تليها دورات الاقتراع بنسبة (40%)، وأخيرًا دورات المراسلات بنسبة (10%).
6. أن النسبة الأكبر من مشكلات الانتخابات تتمثل في ضعف الإمكانات المادية المتاحة، حيث بلغت (40%)، تليها المشكلات المتعلقة بالجوانب الفنية بنسبة (33.3%)، وأخيرًا المشكلات اللوجستية بنسبة (26.7%).
7. أن أهم التجاوزات التي تواجه الانتخابات تمثلت في الوساطة، حيث بلغت (66.7%)، تليها محاولة شراء الأصوات بنسبة (26.7%)، ثم محاولة التأثير والتلاعب بنتائج الانتخابات بنسبة (6.6%)، في حين لم تُسجل أي نسبة لاستخدام الترهيب (0%).

2.5. النتائج المتعلقة بتساؤلات الدراسة:

1. أن النسبة الأكبر من أفراد مجتمع الدراسة، والتي بلغت (83.4%)، أكدت أن الانتماء القبلي يُعد أكثر العوامل الاجتماعية التي تُفرز الجرائم الانتخابية، بينما أشار (13.3%) من أفراد مجتمع الدراسة إلى عامل ضعف الوعي المجتمعي ودوره في زيادة هذه الجرائم، في حين جاءت الرغبة في تحقيق المكاسب الشخصية على حساب المصلحة العامة في المرتبة الأخيرة بنسبة (3.3%).
2. أن أعلى نسبة كانت لفقدان الشرعية وهدر موارد الدولة، حيث بلغت (30%)، تليها ظاهرة انتشار الفوضى السياسية وفقدان الثقة بمؤسسات الدولة بنسبة (26.7%)، وأخيرًا ازدياد وتيرة العنف واستخدام القوة للوصول إلى السلطة بنسبة (16.6%).

3.5. مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة:

اتفقت الدراسة الحالية مع دراستي رافع (2020) وبن سنوسي (2022)، حيث توصلت إلى وجود مجموعة من المشكلات والآثار الاجتماعية الناجمة عن تفاقم انتشار مظاهر الجرائم الانتخابية أثناء إجراء الانتخابات. وفي المقابل، اختلفت الدراسة الحالية مع نتائج دراسة أحمد (2017)، التي أشارت إلى وجود متغيرات قانونية واقتصادية تتداخل مع عوامل أخرى تسهم في بلورة الجرائم الانتخابية، وهو ما يعكس اختلاف طبيعة الآثار والمشكلات ونوعها ومدى تأثيرها تبعًا لاختلاف المجتمعات والظروف السياسية والاقتصادية التي تعيشها، إذ إن الظواهر الاجتماعية تتباين باختلاف البيئات وأنماط الحياة.

6. التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي تُسهم في الحد من الجرائم الانتخابية ومعالجة آثارها في المجتمع:

1. زيادة الاهتمام بمشروعات التنمية الاجتماعية من خلال دعم المؤسسات الاجتماعية ذات الطابع التنموي، وتحسين نوعية الخدمات التي تقدمها، بما يمكنها من التعامل مع المشكلات الناجمة عن الجرائم الانتخابية.
2. إقامة الندوات التوعوية للتعريف بخطورة تفاقم مشكلة الجرائم الانتخابية على المجتمع.
3. تقديم كافة أشكال الدعم المادي والمؤسسي للجهات المختصة بالعمليات الانتخابية في مختلف المناطق.
4. مواصلة عمليات التطوير القانوني والتشريعي، والاستمرار في تنفيذ برامج تدريبية خاصة بمختلف المؤسسات المعنية بالعملية الانتخابية.
5. العمل على تنمية الوعي المجتمعي لمقاومة الجرائم الانتخابية والحد من آثارها، وتعزيز الوعي الانتخابي لدى الأفراد.
6. دراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمناطق قبل الشروع في تنفيذ خطط وبرامج العملية الانتخابية، بهدف الوقوف على المعوقات ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها.
7. إجراء المزيد من البحوث والدراسات في مجال الجرائم الانتخابية، والعمل على تطوير آليات التعامل معها وإيجاد الحلول المناسبة.
8. الاستعانة بالخبرات في الدول المتقدمة، ومحاولة الاستفادة منها من خلال استضافتها بشكل دوري لتدريب الكوادر الوطنية في مجال إدارة الانتخابات والتعامل مع مشكلاتها.

7. المراجع:

1. أبو بكر، أشرف سليمان. (2016). الإساءة ضد الأطفال وعلاقتها ببعض المتغيرات الاجتماعية، رسالة دكتوراة منشورة، جامعة المنصورة، مصر.
2. أحمد، علي. (2017). جرائم الانتخاب والتأثير على الناخبين، قسم القانون الجنائي، كلية الحقوق، جامعة المنصورة.
3. الأزكي، جمال بن حمدان بن سالم والشربيني، محمد محمد كامل وإبراهيم، أحمد ثابت هلال. (2023). المعوقات التي تواجه الفرق الخيرية أثناء التعامل مع آثار الكوارث الطبيعية في سلطنة عمان، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، (40): 50-76.
4. أمين، محمد. (2000). الجرائم الانتخابية ودور القضاء في مواجهتها، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.

5. بن سنوسي، فاطمة. (2022). الجرائم الانتخابية في القانون الجزائري، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 7(2): 91-111.
6. رافع، محمد. (2020). الجرائم الانتخابية وانعكاساتها، مجلة جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
7. آل سعود، سعد. (2010). الإتصال والإعلام السياسي، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة.
8. الشرقاوي، عبد الله. (1998). نظم الانتخاب بالعالم العربي، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة.
9. عبد الوهاب، أحمد محمد. (2003). الجريمة السياسية من نطاق التجريد القانوني إلى مجال التطبيق العملي: دراسة مقارنة، مركز الحضارة العربية، القاهرة.
10. عفيفي، كامل عفيفي، (2002)، الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية والقانونية، الطبعة الأولى، دار الجامعين، القاهرة.
11. عكاشة، وليد. (2014). الجرائم الانتخابية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة.
12. محمد، أحمد سيد. (2015). العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في التعليم، الطبعة الأولى، دار العالمية للنشر والتوزيع، الإسكندرية.
13. الهادي، غادة. (2019). علم الاجتماع السياسي، مركز ضياء للنشر، عمان.